

آليات تشكّل النخب وتجديدها: براديغم المعرفة والفعل ضمن النسق السياسي المغربي.

Mechanisms of elites formation and renewal: a paradigm of knowledge and action within the Moroccan political system

حربوش بوبكر *

كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة محمد البشير الابراهيمي - برج بوعريرج -
(الجزائر)boubakeur.harbouche@univ-bba.dz

تاريخ الاستلام: 2022/03/10 تاريخ القبول: 2023/01/28

● الملخص:

تساهم النخبة في كل مجتمع من المجتمعات الإنسانية على تفسير وفهم السلطة السياسية داخل الدولة، فهي تمتلك مجموعة من المواصفات والإمكانات التي تمكنها من تصدر الحياة الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية، العسكرية أو الفكرية.

تسعى هذه الدراسة إلى مقارنة موضوع "النخبة" من الناحية المعرفية وملامسة نطاق الفعل ضمن النسق السياسي والثقافي المغربي من حيث آليات تشكّل "النخب" وتدويرها.

كلمات مفتاحية: النخبة، النسق السياسي، المؤسسة الملكية، التنصيب.

Abstract:

The elites in every human society contribute to the interpretation and understanding of political power within the state, they possess a set of qualities and capabilities that enable them to lead social, political, economic, military or intellectual life.

This study seeks to approach the issue of "elitism" from a cognitive perspective, and to investigate the process of elite formation in the Moroccan political and cultural system.

Keywords:s. the elite; the political system; the monarchy; elite formation.

مقدمة:

يُظهر التتبع المعرفي والميداني لموضوع "النخبة" وجود تباين مفاهيمي تحليلي يجسد تضاربا ملحوظا للسياقات السياسية، الإيديولوجية والتاريخية للأنساق السياسية والثقافية للمجتمعات، يجعل من سؤال النخبة (إنتاجا وتجديدا وتدويرا) ليس مجرد نموذجا نظريا "براديجم" لضبط نطاق الفعل ضمن النسق السياسي لبلد ما، بل كذلك إطارا جامعاً لفلسفة الحكم ومنطلقات التسيير.

وغني عن البيان، أن لطرح موضوع "النخبة" في المغرب خلال هذه المرحلة أهمية كبرى بالنظر إلى التحديات السياسية والاقتصادية التي يشهدها المغرب في السنوات الأخيرة، وإلى الأدوار الطلائعية التي يفترض أن تلعبها هذه "النخب" داخل النسق السياسي، من تملك للسلطات وإسهامها في تحديد وتحديث التوجهات السياسية وتحقيق التوازن الاجتماعي.

في هذا السياق، ترتبط مقارنة سؤال "النخبة" جدليا بتناقضات بنية النسق السياسي وارتباطاته العلائقية بمختلف بُنى المجتمع، الأمر الذي يدفعنا إلى ملامسة طبيعة النسق السياسي المغربي واستكشاف ظروف إعادة الأسس الثقافية للسلطة السياسية فيه، تمهيدا لدراسة الأداء الوظيفي ودورة حياة "النخبة" المتبلورة في ثنايا هذه الأخيرة.

إشكالية البحث:

تسعى هذه الدراسة إلى إثارة بعض الزوايا النظرية حول موضوع "النخبة" ولامسة نطاق الفعل ضمن النسق السياسي والثقافي المغربي من حيث آليات تشكّل "النخب" وتدويرها، وذلك عبر الإجابة على المشكلة البحثية التالية:

ما هي محددات تشكّل وتجدد النخب ضمن النسق السياسي المغربي؟

ومنه تتناسل مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ماذا نعني بالنخبة؟.
- كيف تتمثل البنية السلطوية المغربية الحديثة؟.
- ما هي ملامحها وامتداداتها في النسق السوسيوسياسي المغربي؟.
- ما الذي يحدد معايير تشكّل النخبة في السياق السياسي المغربي؟.

المنهج المستخدم:

لدراسة هذا الموضوع و تحليل إشكاليته، اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي الذي يسمح لنا بعرض المفاهيم الإجرائية لموضوع النخبة في إطار مختلف المطارحات العلمية و المعرفية، كما اعتمدنا على المقترّب القانوني و المؤسسي لدراسة الدستور المغربي من خلال استحضار مجمل السلطات المحورية التي يحظى بها الملك في النسق السياسي المغربي، و كذا تقصي أبرز المحددات المؤطرة لعملية التنخيب (تشكّلا و تجدّدا) بالمغرب .

خطة البحث:

انطلاقاً من الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية، عمدنا إلى تجسيد هذا البناء المنهجي:

- المفهوم الإجرائي للنخبة ضمن الأطر المرجعية المعرفية المختلفة (براديغمات المعرفة).

- بنية النظام السياسي المغربي.

- امتدادات فعل التنخيب في النسق السياسي المغربي: صناعة وتدوير.

1. المفهوم الإجرائي للنخبة ضمن الأطر المرجعية المعرفية المختلفة (براديغمات المعرفة):

ارتبط مفهوم النخبة في مختلف العصور بدلالات تجسدت في الواقع الثقافي، الاجتماعي والسياسي من خلال صور متنوعة، فلقد ركّز المجتمع اليوناني في هذا السياق على ارتباط النخبة بالرجل الشريف وبجمال الجسد والجودة بغية تحقيق السعادة الروحية المرجوة. في حين اقترن هذا المفهوم في العهد الروماني بالمواطنة بعد ظهور القانون المدني الذي ينسج العلاقة بين الإنسان وأخيه الإنسان.

أما فيما يخص مكانة المفهوم في الثقافة العربية الإسلامية، فقد ارتبط في العصر الجاهلي برؤساء القبائل وبأولئك الشعراء المفوهين والفرسان المتخلقين، ثم اقترنت النخبة في العهد الإسلامي بالعلماء والفقهاء والقضاة...

وفي العصر الحديث (القرنين التاسع عشر والعشرين) عرف المجتمع الإنساني أزمة في النخب، حيث افتقدت مختلف المفاهيم التي عرفتها الإنسانية في المراحل السابقة (الرجل الشريف، المواطنة، الشعراء، الفرسان...) وظهرت في هذا السياق، أولى المطارحات النظرية العامة حول مسألة النخب منبثقة من المدرسة العلمية الاجتماعية.

1.1 المدرسة العلمية الاجتماعية الإيطالية:

ظل موضوع النخبة مسكوتاً عنه في القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين إلى أن خرق الصمت " فيلفريدو باريتو" الذي يعتبر من مؤسسي علم الاجتماع السياسي وبالأخص نظرية النخبة، وقد تميز "باريتو" برؤية وتصور اجتماعي متشائم، معارضا كل الإيديولوجيات وموجها نقداً لاذعاً للأوساط المثقفة، إذ كان متعصباً ومناهضاً للديمقراطية. وفي الحقيقة، ظل باريتو إلى حد ما مخلصاً لمثله القديمة، ولكنه عزى عدم تحقيقها إلى فشل السياسات الديمقراطية.¹

بدأ "باريتو" تنظيره القوي حول النخبة في كتابه "traité de la sociologie générale" حيث حاول دراسة العلاقة التي تربط السلطة السياسية بالمجتمع من خلال البحث في مميزات النخبة وتقسيماتها المختلفة على كل المستويات (نخبة حاكمة وأخرى غير حاكمة)، وفي هذا يقول: " بالنسبة للدراسة التي نقوم بها، وهي دراسة التوازن الاجتماعي، من المستحسن أيضاً تقسيم هذه الطبقة إلى اثنتين. نضع على حدى هؤلاء الذين يمثلون، مباشرة أو غير مباشرة، دوراً بارزاً في الحكومة؛ فهم يشكلون النخبة الحكومية والباقيون

¹ - جون سكوت: خمسون عاماً اجتماعياً أساسياً، ترجمة: رشا جمال، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية سنة 2013م، ص: 59.

يشكلون النخبة غير الحكومية... وتكون لدينا - إذًا - فئتان من السكان، الأولى: وهي الفئة الدنيا، أو الطبقة الغربية عن النخبة، ولن نبحث حالياً التأثير الذي يمكن أن تمارسه في الحكومة؛ الثانية: وهي الفئة العليا، أو النخبة التي تقسم إلى قسمين: أ- النخبة الحكومية؛ ب- النخبة غير الحكومية".¹ هذا يعني أن المجتمع في تصور "باريتو" يتكون من فئتين: فئة دنيا محرومة ومستغلة، و أخرى عليا هي النخبة التي تسيطر على مقاليد الحكم، وتنقسم بدورها إلى قسمين: نخبة حاكمة (l'élite gouvernementale) ونخبة غير حاكمة (l'élite non-gouvernementale).

في هذا الشأن، يرى "باريتو" أن النخبة التي تمتلك المؤهلات و الإمكانيات لقيادة المجتمع تعتبر بديلاً حقيقياً لضمان التوازن العام في الدولة، يأتي هذا التصور في سياق معارضته للنظرة الماركسية التي تنتقص من دور النخب و تولي الأهمية البالغة إلى الطبقة الدنيا التي لها الأحقية في امتلاك السلطة. و عليه، فإن النخبة عند "باريتو" تحل محل الصراع الطبقي في مسار تداولي على السلطة تحقيقاً لمجتمع متوازن و متضامن.

و في سياق نفس المدرسة، اهتم "غايتانو موسكا" (Gaetano Mosca) (1858-1941م) بدراسة النخبة، ولا سيما النخبة السياسية، من خلال مجموعة من الدراسات و الكتب من بينها (نظريات الحكومات والحكومات البرلمانية) سنة 1884م، و(عناصر العلوم السياسية) سنة 1896م، و(تاريخ النظريات السياسية) سنة 1936م. حيث سعى إلى صياغة نظرية حول المجتمع السياسي انطلاقاً من كون المجتمعات تسيطر عليها فئة أو طبقة أو أقلية تسمى بالنخبة السياسية أو الطبقة السياسية (la classe politique). يعرف "غايتانو موسكا" النخبة بأنها تلك الفئة التي تعتلي هرم السلطة نتيجة تمتعها بقدرات تنظيمية ومميزات هائلة، فهو بذلك يميز بين النخبة والجماهير، باعتبار الفئة الأولى تكون غالباً قليلة العدد تمتلك حس تنظيمي كبير يؤهلها للسيادة على فئة الجماهير، وعليه فهو يرى أن "من بين الحقائق والميول الدائمة التي يمكن أن توجد في كل بنية سياسية، ظاهرة بينة إلى درجة أنها واضحة لأقل العيون تدقيقاً. وهي أن في كل المجتمعات... تنشأ طبقتان من الناس؛ طبقة حاكمة وطبقة محكومة، فالطبقة الحاكمة هي دائماً أقل هاتين الطبقتين عدداً، وهي التي تقوم بكل الوظائف السياسية وتحتكر السلطة، كما تتمتع بالفوائد التي تكون حصيلة تلك السلطة. بينما الثانية، وهي الأكثر عدداً، تسيّر الطبقة الأولى، وتدير شؤونها بطريقة توصف حيناً بالشرعية، وحيناً آخر باللاشرعية، حين تفرط في استعمال القوة والضعف والقهر والإقصاء عبر الضغط والتزوير".²

2.1 مسألة النخبة في المرجعية الألمانية:

يعدّ "كارل مانهايم" (1893-1947) من أبرز المفكرين الألمان الذين تطرقوا إلى مسألة النخب في معرض دراساتهم حول المثقفين، فهو يشير في كتابيه (الإنسان والمجتمع في عصر يعاد بناؤه) (1935) و(تشریح زماننا) (1950) إلى تجدد النخب في

¹ - Vilfredo Pareto: **Traité de sociologie générale** (éd. originale en italien Florence, 1916. Trad. Franç. Payot, Lausanne, Paris (1917-1919). p:1304.

² - توم بوتومور: **النخبة والمجتمع**، ترجمة: جورج جحا، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية سنة 1988م، ص: 8.

المجتمعات الديمقراطية بشكل يمنح الجمهور فرصة للتحرك ضد الحكام وحملهم على تلبية احتياجاتهم ، وعليه فالذي يتغير في سياق الديمقراطية على الأخص هو المسافة الفاصلة بين النخبة والجمهور .

كما ساهم " روبرت ميتشيلز " (1876- 1936) في محاولة تفكيك مسألة النخب من خلال البحث في علاقتها بالأنظمة السياسية وخاصة الديمقراطية منها، وقد تضمن كتابه حول (الأحزاب السياسية)¹ الذي صدر سنة 1911 فكرته المحورية حول القانون الحديدي للأوليغارشية. و" مفاده أن القائد الذي يحصل على السلطة السياسية، ويعتاد على ممارستها، يصعب عليه التخلي عنها، فيستخدم بذلك السلطة من أجل البقاء والاستمرار فيها."²، ففي نظر " ميشالز " تتجذر الأوليغارشية داخل المنظمات و الأحزاب إذ تتمكن مجموعة صغيرة مؤهلة من ناحية التخطيط و الإشراف و التوجيه من فرض آرائها و مواقفها والسيطرة على مقاليد، مستفيدة من مزايا و امتيازات الحزب و ثرواته، و بهذا يتحول الحزب من هيئة منفتحة إلى كيان تنظيمي مغلق " كما أكد على أن القانون الحديدي للأوليغارشية قانون عام، لا يسري على الأحزاب فقط، بل يهم كل المنظمات بما فيها الدولة، لذلك الديمقراطية مستحيلة، إذ داخل كل نظام ديمقراطي، توجد أوليغارشية."³.

1.3 النخبة وفق المنظور الأمريكي:

يعد "شارل رايت ميلز" (1916-1962م) من أهم السوسيولوجيين الأمريكيين، فقد كرس اهتماماته كلها لدراسة النخبة في الولايات المتحدة الأمريكية. وطور نظرياته السياسية والاجتماعية حول النخبة في كتابيه (نخبة السلطة)⁴ سنة 1956م، و(الطوق الأبيض) سنة 1951م، و يرى " ميلز " أن تفسير التاريخ يبنى على ضوء مصالح الفئة الحاكمة، مستندا في ذلك على رؤية "موسكا" في كون الأقلية هي التي تستحوذ غالبا على الحكم في المجتمع.

يستند مفهوم النخبة عنده إلى "وسائل القوة" التي تمنحها المشروعية في توجيه السياسة وإصدار القرارات وتحقيق التوازن الاجتماعي بين مختلف الشرائح، وفي هذا يقول: " يمكننا أن نعرف نخبة السلطة استنادا إلى وسائل القوة، تماما كما هو الأمر، بالنسبة لمن يحتلون مراكز القيادة "⁵.

من هنا يتبين أن النخبة عند " ويلز " هي مجموعة من الأفراد يمتلكون السلطة، ويحتلون أعلى المناصب في المؤسسات السياسية، والعسكرية، والاقتصادية. ويعني هذا أن النخبة مقتصرة على ثلاثة مجالات مهمة هي: المجالات السياسية، والاقتصادية، والعسكرية.

2. بنية النظام السياسي المغربي:

¹ - Robert Michels: **Les partis politiques; essai sur les tendances oligarchiques des démocraties**; traduit par S. Jankélévitch, Published [c1914] Topics Political parties, Democracy.

² - محمد الرضواني: مدخل إلى علم السياسة، سلسلة بدائل قانونية وسياسية، رقم 3، الطبعة الأولى سنة 2014م، ص: 95.

³ - محمد الرضواني: المرجع السابق، ص: 96.

⁴ - Wright Mills: **The Power Elite (L'Élite du pouvoir)**. Traduction en français chez Agone en 2012 sous le titre L'élite au pouvoir. 1956.

⁵ - توم بوتومور: المرجع السابق، ص: 33.

يختلف النظام السياسي المغربي عن باقي الأنظمة السياسية العالمية من حيث طبيعة نسقه العقدي ومن حيث بنية السلطة ضمنه، فهو يراكم بين محددات ثلاث تتجسد في تجارب الفكر الدستوري الغربي والقانون العام الإسلامي وكذا التقاليد البربرية في الحكم¹. وانطلاقاً من تأكيد الدستور المغربي على أن نظام الحكم بالمغرب هو نظام ملكية دستورية ديمقراطية واجتماعية، فهذا يدفعنا إلى محاولة تحليل ورصد مختلف الخصائص التي تميز الملكية الدستورية.

1.2 مركزية المؤسسة الملكية:

يجمع الكثير من الباحثين حول النظام السياسي المغربي على اعتبار المؤسسة الملكية هي قطب رحي هذا النظام، إذ تستمد هذه المكانة بالاعتماد أساساً على المقومات التاريخية والدينية من ناحية، وبالأستناد إلى واقع موازين القوى الذي مكّن هذه المؤسسة من احتكار حقيقة السلطة.² فقد جاء في الدستور المغربي على أن السيادة للأمة وللملك الحق في ممارسة السلطة باعتباره الممثل الأعلى للأمة وباعتباره ملك المغرب يسود ويحكم خلافاً لما هو الحال في الملكيات الدستورية الغربية حيث أن الملك يسود ولا يحكم.

تستحضر المؤسسة الملكية لجوانب مستمدة من الثقافة السياسية (الدين و التاريخ) لتحديد مكانتها الدستورية، فهي غالباً ما توظف الدلالات الدينية في خطاباتها السياسية لتأكيد عراقتها السياسية الدستورية، كما جاء في خطاب الملك الحسن الثاني "أن أمر الحكم في المغرب يتصل برابطة بين الملك وشعبه والتي تبقى أكبر عامل في صنع تاريخنا المديد، فهي التي كفلت استمرار المغرب طيلة قرون تحت سلطة أسلافنا المقدسين كدولة لها كيان محفوظ وحوزة منيعة ومقومات محترمة"³، انطلاقاً منه، فقد جاء الدستور المغربي موثقاً للشأن المغربي (تقاليد و عرف و مزاج)، إذ يمزج بين الأعراف و التقاليد البربرية و الأعراف السلطانية وبين أخرى خلافية، هذه العوامل أعطت للدستور المغربي خصوصية تميزه عن الدساتير الغربية و توضح كيفية إدارة الشأن السياسي المحلي.

تحتل المؤسسة الملكية موقعا مهيماً في الهرم الدستوري، مواجهة في ذلك باقي مكونات الحقل السياسي عبر حرصها على إبراز مصدر وجودها بناء على نظرية الحق الإلهي التي تجعل من السلطة مسألة توقيفية لا يمكن تفويتها ولا تفويضها⁴، فعندما نتحدث عن الملكية عن نفسها لم تتردد في تأكيد حتمية ارتباط مصير المغرب بالمؤسسة و هو ما عبر عنه تكرار العاهل المغربي الحسن الثاني "لولا ملكية شعبية لما كان المغرب أبداً"⁵، كما أعطت مختلف الدساتير المغربية للمؤسسة الملكية سمو يجعل من الملك مرجعاً ومحوراً وحكماً وحامياً وضامناً وموجهاً، و في هذا الإطار يصرح الملك "قلت وكررت ولازلت أكرر أنه بالنسبة لعبد الله الضعيف، خادم المغرب الأول، عبد ربه، بالنسبة لي ليس هناك فصل في السلطة، أنا أب الجميع، أب المشرع وأب المنفذ"⁶.

¹ - محمد ضريف: النسق السياسي المغربي المعاصر، مقارنة سوسيو-سياسية، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، أبريل 1993، ص10.

² - ركن "ميشيل كامو Michel Camu" على الهيمنة السياسية للعرش ضمن النظام السياسي المغربي، بينما طابق "جون واتربوري John Waterbur" بين النظام السياسي المغربي و

المؤسسة الملكية. أما "ريمي لوفو Remy Leveau" فقد أكد على الدور المحوري الذي تمثله المؤسسة الملكية في النظام المغربي.

³ - خطاب العرش: 3 مارس 1963.

⁴ - خطاب الحسن الثاني: 21 فبراير 1972.

⁵ - الحسن الثاني: التحدي، المطبعة الملكية، الطبعة الثانية، 1983، ص 235.

⁶ - خطاب ملكي، ألقى أمام أعضاء مجلس النواب بتاريخ 9 أكتوبر 1987

لقد تجسدت مكانة المؤسسة الملكية من جهة، من خلال الفصل الأول من دستور 2011 الذي ينص على أن نظام الحكم بالمملكة المغربية نظام ملكية دستورية، ديمقراطية برلمانية واجتماعية. ثم من خلال الصلاحيات التي يمارسها الملك كأمر المؤمنين (الفصل 41) كحامي حمى الملة والدين، والضامن لحرية ممارسة الشؤون الدينية، يتمتع بصلاحيات دينية حصرية، وكرئيس الدولة (الفصل 42) وممثلها الأسمى، ورمز وحدة الأمة، وضامن دوام الدولة واستمرارها. والحكم الأسمى بين مؤسساتها من جهة أخرى، وبذلك يتجلى نظام الحكم في المغرب ملكيا شكلا ومضمونا، إذ أن الملكية تسود وتحكم¹.

ورغم المراجعات الدستورية الأساسية التي شهدتها المغرب لسنوات 1970 و 1972 و 1992 و 1996 و 2011، إلا أن الملكية ظلت محافظة على مركزيتها في الهرم الدستوري إذ لم تكن سلطتها محل نقاش أو موضع تقليص فعلي.

1.1.2 تعدد شرعيات المؤسسة الملكية:

تستمد المؤسسة الملكية شرعيتها من تاريخها العريق وبعدها الديني والروحي المتمثل في إمارة المؤمنين، حيث تملك السلطة الدينية وما لها من دلالات رمزية ارتباطا بالتراث الإسلامي "خليفة الله في الأرض".

أ- الشرعية الدينية :

تتجلى الشرعية الدينية من خلال تأدية البيعة للخليفة و تحميلة لقب أمير المؤمنين، لما تكتسيه -البيعة- من عمق ديني، تستوجب الطاعة للإمام و تحويله إلى فاعل لما يريد لأنه أضحت تحوف به هالة من القدسية المستمدة من غطاء الشرعية الدينية، تفعيلا لقول الله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَ الرِّسُولَ وَ أُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ (سورة النساء الآية 59).

تتجدد هذه البيعة كل سنة في مشهد طقوسي لتأكيد شرعية السلطان الدينية ولرفع مقامه فوق كل الاعتبارات " تربط البيعة بصورة دائمة الشعب بالملك، و تنزه هذا الأخير على الصراعات والتحزبات التي يمكن أن تعرفها الأمة / الجماعة، وترفع مكانته فوق الأغراض الخاصة"²، أما الشيء المميز للبيعة فهو صيغة الإجماع، إجماع المسلمين على الولاء والطاعة للملك، فمهما بلغت درجة الاختلالات والخلافات، لن ترقى لدرجة التراجع عن البيعة و قدسيتها.

في نفس السياق، تبرز مؤسسة "الزوايا" و ظاهرة "الشرفاء" إلى جانب المؤسسة الملكية كمحدد أساسي في الشأن السياسي و الثقافي الديني، الأمر الذي دفع بدار الملك إلى استنفاد كل الطرق في سبيل احتوائها أو اضطهادها أو خلق نقيض لها، " و قد اختفت اللدنية الشريفة شيئا ما، بين 1894 و 1927 لصالح حركات أخرى، وتنازع هذه الحركات معروف: مقاومة زعماء القبائل أو الزعماء الدينيين

¹ - الفصل 01، 41، 42 من الدستور المغربي 2011.

² - عبد الله حمودي : الشيخ و المريد. النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة. ترجمة عبد الحميد جحفة، ضمن سلسلة المعرفة الاجتماعية. دار توبقال للنشر، ط 01، 2000، ص 37.

(المنحدرين من سلالات شريفة أو غير المنحدرين منها) ومؤسسات يتزعمها (أصحاب كرامات و خوارق) ومعارك بين قبائل رفضت الولاء وقبائل تمسكت به، ثم الكفاح الوطني الذي يمنح ديناميته من الإيمان¹.

ب- الشرعية التاريخية:

لقد أكسبت الحركة الوطنية الشرعية التاريخية للمؤسسة الملكية، إذ لم تأل جهدا في الدفاع عن العرش و في جعل الاستقلال مشروطا بعودة الملك من منفاه، و هذا ما يجعل المغرب " البلد الوحيد - تقريبا- من بين بلدان العالم الثالث الذي لم تتسلم فيه الحركة الوطنية التي حققت الاستقلال الحكم، أعني السلطة، بل لقد تسلمها ملك البلاد بتفويض من الحركة الوطنية تلك، بجناحيها السياسي والعسكري"²، انطلاقا من هذه الشرعية التاريخية يستمد الملك قوته و مكانته الرفيعة و يحظى بالإجماع يجعل منه الملائم للمتخاصمين والحكم عند حدوث النزاعات، فهو كذات حاکمة يحل محل أي مؤسسة أخرى بما في ذلك القضاء.

لقد ساهمت الأحداث التي مرّ بها المغرب (الحماية الفرنسية، الاحتجاج على الظهير البربري سنة 1930) في تقوية اللحمة بين العرش و الحركة الوطنية " اللحظات الأولى من الكفاح وأيام الاستقلال، الذي ناله المغرب بعد ربع قرن تقريبا، نما التعاون بين القصر وزعماء الوطنية الجديدة، وبفضل هذا التعاون أعيد توطيد فكرة الملك بصفته رمزا لوحدة الأمة"³، حيث جعلت الحركة الوطنية عودة ملك البلاد الراحل محمد الخامس من أولويات وثيقة المطالبة بالاستقلال، بينما لم ير المستعمر الفرنسي أي خطر من شأنه تهديد مطامع فرنسا بالمنطقة لهذا " تم الإبقاء على السلطان بجميع المظاهر الخارجية والأبهة التقليدية المغربية للسيادة الدينية والسياسية، فاحتفظ بقصوره وبعدها كبير من الموظفين التابعين له وحده وبحرسه الأسود تحت إمرة الضباط الفرنسيين، كما ظل خليفة وأميرا للمؤمنين وبأمره كانت تسن القوانين والظواهر وتصدر الأحكام القضائية"⁴. هكذا ظل الملك "يسود ولا يحكم" إلى غاية 1944 حيث سيتقوى الشعور الوطني وما تلا ذلك من التفاف حول شخص الملك ولبوسه الصفة التاريخية كأب للأمة ومحرر للبلاد.

2.2 الإطار المؤسسي للسلطة السياسية المغربية:

نص الدستور المغربي لسنة 2011 على تطبيق نظام ملكي برلماني يحكم فيه الملك، ويقوم على ثلاث سلطات تتمثل الأولى في السلطة التنفيذية المكونة من المؤسسة الملكية والحكومة والمؤسسة التشريعية المتكونة من غرفتين مجلس النواب ومجلس المستشارين إلى جانب السلطة القضائية.

أ - السلطة التنفيذية:

يعتبر تعيين الوزير الأول و أعضاء الحكومة حقا دستوريا ملكيا، فالحكومة تحت وصاية الملك و لا يمكن الانفلات منها، إضافة إلى انه ليست للوزير الأول أية سلطة على باقي الوزراء الذين هم مسؤولين أمام الملك و مطالبين بتحقيق التوجهات الملكية، فالملك هو

¹ - عبد الله حمودي: نفس المرجع، ص 39.

² - محمد عابد الجابري : <http://www.aljabriabed.net/MAROC5.HTM>

³ - عبد الله حمودي: المرجع السابق، ص 39.

⁴ - ألبير عياش : المغرب و الاستعمار، حصيلة السيطرة الفرنسية، ترجمة عبد القادر الشاوي و نور الدين سعودي، دار الخطابي للطباعة و النشر ط 01، 1985، ص 96 - 97.

الرئيس الفعلي للسلطة التنفيذية، إذ يمكنه إعفاء عضو أو أكثر من أعضاء الحكومة من مهامهم بعد استشارة رئيس الحكومة، أما إذا تعلق الأمر باستقالة رئيس الحكومة فإن الإعفاء يشمل الحكومة بكاملها من طرف الملك¹، كما يعتبر الملك طبقاً للفصل 53 من الدستور القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية، وله حق التعيين في الوظائف العسكرية، كما يمكنه أن يفوض لغيره ممارسة هذا الحق، وباعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية يرأس الملك المجلس الأعلى للأمن الذي يمكن أن يفوض لرئيس الحكومة رئاسة هذا المجلس، على أساس جدول أعمال محددة²، ويقوم بتعيين السفراء، وممثلو المنظمات الدولية، ويوقع على المعاهدات ويصادق عليها³.

كما يملك الملك سلطات واسعة في التعيين في الوظائف المدنية، بحيث يعين عشر (10) شخصيات في مجلس الوصاية بمحض اختياره⁴، إضافة إلى التعيينات التي يتم التداول بشأنها بالمجلس الوزاري، وانطلاقاً من الفصلان 49 و 91 من الدستور واعتماداً على مقتضيات الواردة في القانون التنظيمي⁵، يحتفظ الملك بحق التعيين فيما يخص المؤسسات والمقاولات العمومية الإستراتيجية.

ب - السلطة التشريعية:

تتألف السلطة التشريعية من مجلسين، مجلس النواب المغربي يتشكل من 325 عضو ينتخبون لمدة خمس سنوات، و مجلس المستشارين المغربي الذي يتشكل من 270 عضو ينتخبون لمدة تسع سنوات، تنتخبهم المجالس المحلية (162 مقعداً)، والغرف المهنية (91 مقعداً) والغرف التجارية (27 مقعداً)⁶.

تعتبر الهيئة التشريعية مقيّدة و محدودة من الناحية الدستورية في مجال مراقبة العمل الحكومي، إذ يمنع الدستور البرلمان من تشكيل لجان التحقيق الدائمة إلا بطلب أغلبية الأعضاء، كما لا يستطيع البرلمان خلافاً لما هو سائد في النظم الديمقراطية تنصيب الحكومة، فالدستور يكرس أولوية الملك التشريعية باعتباره مشرعاً أعظماً⁷، تتجسد في كونه يصدر الأمر بتنفيذ القانون خلال الثلاثين يوماً الموالية لإحالاته إلى الحكومة بعد الموافقة عليه⁸، ويفتتح الدورة التشريعية في الجمعة الثانية من شهر أكتوبر⁹، ويمكنه أن يطلب من كلا مجلسي البرلمان أن يقرأ قراءة جديدة كل مشروع أو مقترح قانون، وتطلب هذه القراءة بخطاب، ولا يمكن أن ترفض هذه القراءة

¹ - الفصل 47 من الدستور المغربي 2011.

² - الفصل 54 من الدستور المغربي 2011.

³ - الفصل 55 من الدستور المغربي 2001.

⁴ - الفصل 44 من الدستور المغربي 2011.

⁵ - القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا، الجريدة الرسمية عدد 6066، ص: 4235. بتاريخ 19 يوليوز 2012.

⁶ - مالكي أمحمد: المغرب و إشكالية توزيع السلطة، مجلة الديمقراطية، العدد : 22، بدون تاريخ نشر، ص 03.

⁷ - مالكي أمحمد: نفس المرجع، ص 03.

⁸ - الفصل 50 من الدستور المغربي 2011.

⁹ - الفصل 65 من الدستور المغربي 2011.

الجديدة¹، وللملك أن يحل بظهير المجلسين معا أو أحدهما، يقع الحل بعد خطاب يوجهه الملك إلى الأمة²، كما للملك أن يخاطب الأمة والبرلمان، ويتلى خطابه أمام كلا المجلسين، ولا يمكن أن يكون مضمونه موضوع أي نقاش داخلهما³.

ت- السلطة القضائية:

يعتبر الملك الضامن لاستقلال السلطة القضائية كما جاء في الفصل 107، وبالتالي فقد عزز هذا الاستقلال بالضمانة الملكية⁴، كما يرأس الملك المجلس الأعلى للسلطة القضائية⁵، الذي يتألف من 20 عضوا من بينهم خمس شخصيات يعينها جلالة الملك مشهود لها بالكفاءة والتجرد والنزاهة، والعطاء المتميز في سبيل استقلال القضاء وسيادة القانون، إضافة إلى ذلك يمارس الملك حق العفو كما جاء في الفصل 58 من الدستور المغربي، ويوافق الملك بظهير على تعيين القضاة باقتراح من المجلس الأعلى للسلطة القضائية⁶، كما يوافق بظهير كذلك على تعيين المسؤولين القضائيين لمختلف محاكم الاستئناف ومحاكم أول درجة طبقا للمادة 68 من القانون المنظم للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، مع حقه في تعيين نصف أعضاء المحكمة الدستورية، وكذا رئيسها⁷، كما أن الأحكام القضائية تصدر وتنفذ باسمه وطبقا للقانون⁸.

3. امتدادات فعل التنخيب في النسق السياسي المغربي: صناعة وتدويرا

تساهم النخبة في كل مجتمع من المجتمعات الإنسانية- مع اختلافها - على تفسير و فهم السلطة السياسية داخل الدولة، فداخل أي مجتمع نجد قلة نطلق عليها الصفوة أو النخبة، هيأتها الظروف والأسباب والإمكانات لتصدر الحياة الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية أو الفكرية.

3.1. المسار التاريخي للنخب بالمغرب:

ساهمت الكثير من الأسس في مرحلة ما قبل الحماية الفرنسية في تشكيل نخب متميزة في مختلف المجالات والقطاعات: نخبة الشرفاء والأعيان، ونخبة العلماء، ونخبة المحتسبين، ونخبة المحميين من قبل الاستعمار، ونخبة الأولياء والأقطاب والصلحاء، ونخبة الفقهاء والمفتين، ونخبة شيوخ الزوايا، ونخبة قواد الجيش، ونخبة قواد القبائل، ونخبة الوزراء، ونخبة الكتاب، ونخبة الأمناء، ونخبة كبار المخزن، ونخبة كبار التجار وأرباب الحرف⁹...

¹ - الفصل 95 من الدستور المغربي 2011.

² - الفصل 96 من الدستور المغربي 2011.

³ - الفصل 52 من الدستور المغربي 2011.

⁴ - حميد ملاح: المحاكمة العادلة في القانون المغربي، مقال استخرج من الموقع:

https://fakih-kanouni.blogspot.com/p/blog-page_12.html اطلع عليه بتاريخ 2021/10/05.

⁵ - الفصل 56 من الدستور المغربي 2011.

⁶ - الفصل 57 من الدستور المغربي 2011.

⁷ - الفصل 130 من الدستور المغربي 2011.

⁸ - الفصل 124 من الدستور المغربي 2011.

⁹ - سعيد جفري: (النخبة وسؤال الإصلاح في مغرب القرن 19م)، نخب مغربية: الخلفيات، المسارات والتأثير، أعمال المنتدى المغاربي الثاني، منشورات مدى، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الأولى سنة 2012م، ص: 44-56.

و لقد ظلت النخبة في تلك الفترة -حسب رأي الكثير من الدارسين- مكونة من عنصرين أساسيين (المخزن و الخاصة)، أما المخزن فيتكون من نخبة منتقاة من قبائل تربطها علاقة وطيدة مع أمير المؤمنين، و الخاصة تتشكل أساسا من الأعيان و الشرفاء و العلماء و شيوخ الزوايا¹.

أما في فترة الحماية الفرنسية على المغرب ما بين 1912-1956م، فقد عمدت الإدارة الفرنسية إلى تهميش إدارة المخزن بحيث أصبح الوزراء مجرد موظفين يوقعون بين الفينة والأخرى على قرارات الإدارة الفرنسية، ومن ثم تراجع أدوار الخاصة من علماء وشرفاء وشيوخ زوايا بعد إدخال الإصلاحات الحديثة، وتوجه الدولة نحو اقتصاد رأسمالي عقلاني. وقد ساهم هذا التطور في ظهور نخب جديدة منها الموالية للمستعمر (نخبة اليهود، ونخبة الأعيان المغاربة، والنخبة الأرستقراطية المغربية المتفرنسة، ونخبة القواد والباشوات...)، والأخرى مقاومة ومناوئة له (نخبة المقاومين الكبار ونخبة الحركة الوطنية، ونخبة المثقفين والمبدعين، ونخبة جيش التحرير، والنخبة المقربة من القصر...).

وفي ظل هذه الظروف، تشبعت النخبة المقاومة والمناوئة بالروح الوطنية في سياق مواجهتها المستعمر، كما تعززت الحركة الوطنية بمجموعة من الشباب الذين واصلوا تعليمهم في المدارس الحديثة في فرنسا أو في دول الشرق الأوسط، الأمر الذي أسهم في تعزيز الوعي بتحديث العمل السياسي وبعتماد أساليب ديمقراطية في تسيير الشأن السياسي. لقد عرف المغرب بعد استقلاله تطورا ملحوظا في نخبته من حيث الكم والكيف، إذ ارتفع عدد موظفي الدولة، وتعززت النخبة بفئات ثقافية واقتصادية جديدة. الأمر الذي أدى إلى بروز صنفين من النخب تقليدية ومعاصرة عكست الطابع المزدوج للمجتمع المغربي، الأولى: تقليدية حاولت الاستمرار والمحافظة على خصائصها رغم التطورات السياسية والاجتماعية والثقافية المتلاحقة، والثانية: حديثة استفادت من هذه التحولات وبرزت في العقود الأخيرة، مما تمخض عنه نوع من الصراع والتنافس بين مختلف الفاعلين السياسيين.

2.3. ديناميات تشكّل النخب السياسية وتدويرها بالمغرب:

تعتبر النخبة السياسية فئة من فئات المجتمع التي تنتظم في إطار نظام سياسي وتمارس نمطاً من أنماط العلاقة السلطوية بين الحاكم والمحكوم، فلقد أثبتت التجارب على مرّ التاريخ أن الحاكم يلجأ دائما إلى الاستعانة بمجموعة من الأفراد لممارسة سلطته على باقي مكونات الدولة التي يحكمها. الأمر الذي سمح للنخبة بالمشاركة بفاعلية أكثر من غيرها من طبقات المجتمع في تسيير الشأن السياسي انطلاقا مما تمتلكه من مميزات مقارنة بغيرها من طبقات المجتمع.

في هذا الصدد عمل " جون واتربوري " على وضع نموذجة شكلية لنخب المغرب من خلال تبنيه لمصطلح النخبة السياسية " لقد تبينيت مصطلح (النخبة السياسية) في هذا الكتاب نظرا لثرائه، رغم أن علماء السياسة لم يتفقوا بعد على تعريف مقبول شامل له ومع ذلك يتضمن هذا المصطلح بعض الدلالات التي تعود على الجميع وأعني هنا (الأقليات الإستراتيجية) التي يتحدث عنها " ريمون

¹ - جون واتربوري: أمير المؤمنين، الملكية و النخبة السياسية المغربية، ترجمة: عبد الغني أبو العزم، عبد الأحد السبتي، عبد اللطيف الفلق، الرباط، مؤسسة الغني، 2014، ص 57-58.

أرون " حيث يرى أنها توجد في مواقع إستراتيجية من المجتمع وتتحكم في السلطة ليس فقط داخل مجالها الخاص، بل وكذلك في مجال الشؤون العامة ويبدو لي أن النخبة السياسية المغربية عبارة عن مجموعة من هذا النوع من الأقليات الإستراتيجية وسوف أستعمل مصطلح النخبة السياسية هنا لتعيين تلك الفئة من المغاربة الذين يستطيعون لأسباب مختلفة، أن يؤثروا في سلطة القرار على المستوى الوطني كما في مقدورهم التدخل في عملية توزيع منافع الدولة وفرض مطالبهم وقد يرتبط نفوذهم هذا بشبكات الأنبااع والأصدقاء ذوي المناصب العليا، وتضم هذه الشبكات كلا من الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات الطلابية والمصالح الخاصة والأسر الكبرى والقبائل والضباط والعلماء والشرفاء وغالبا ما يكون قادتها من الموظفين السامين في الحكومة أو وزراء ، وقد تتجاوز النخبة السلطة الحكومية لأنها تشمل المعارضة كذلك وجل أعضائها من المثقفين أو الأثرياء أو هما معا من أجل الانضمام إلى النخبة ومع ذلك ليست الثروة والثقافة بالمقاييس الوحيدة لأن التعيين هو الذي يحدد طريقة الوصول إليها"¹.

بغض النظر عن الصعوبات التي تواجهها في الحديث عن النخب بالمعنى المتعارف عليه في المغرب، بحكم تواجد حكم مطلق متحالف مع الأعيان الذين يختلفون عن النخب في المرجعية والبنية والوظائف، إلا أننا يمكن تصنيف النخبة بالمملكة المغربية إلى (البؤرة والأطراف)، ويعنى بالبؤرة النخب الأكثر تأثيرا وقربا من مصادر القرار والتي تستند غالبا إلى انتمائها إلى الأعيان التقليديين وإلى وشائج النسب والمصاهرة، بينما تقتصر وظيفة الأطراف على تأييد المشهد والتأثير الظرفي في الشأن العام.²

يعتبر التعيين في المناصب الإدارية العليا والوزارية أحد أهم السبل التي تسمح بالانخراط في فضاء النخبة السياسية في المغرب، ولتحقيق ذلك يتطلب استحضار مجموعة من الأدوات الاجتماعية وحياسة عدد من الرساميل المفتوحة المرتبطة أساسا بـ:

أ- الإمكانيات المالية و الأصل النبيل:

اعتبر " جون واتربوري " في معرض بحثه عن أسرار الوصول إلى السلطة في المغرب أن "المخزن والمال والأصل النبيل" هي مفاتيح الوصول إلى السلطة في المغرب " ينبغي أن نتصور أتباع الملك كمجموعة متوافقة نسبيا من العصب و الأفراد المرتبطين به ارتباطا شخصيا، في نسق النعم و المنن، يمكن نعتة -و معنا بعض الحق- بالنسق الإقطاعي الجديد، إذ تعدّ علاقات الملك بأتباعه في جوهرها علاقات تبعية..³، كما تستخدم العائلات العريقة المغربية كل السبل للحفاظ على مكانتها في النسق السياسي، و في هذا الشأن يؤكد واتربوري " أصبحت البورجوازية الفاسية بما تملكه من حذر و تبصر، ماهرة جدا في اللعب على جميع الواجهات. لقد استعملت جميع الوسائل للحفاظ على ثروتها من تعليم أبنائها وزواج المنفعة، أو استراتيجية الانتماء السياسي، إلى جانب دهائها الطبيعي ومهارتها التجارية."⁴

¹ - جون واتربوري: المرجع السابق، ص 134.

² - المختار بنعيدلاوي: (إنتاج النخب وتدويرها في المغرب)، نخب مغربية: الخلفيات، المسارات والتأثير، أعمال المنتدى المغربي الثاني، منشورات مدى، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الأولى سنة 2012م، ص:5.

³ - جون واتربوري: المرجع السابق، ص 143.

⁴ - جون واتربوري: المرجع السابق، ص 152.

عملت العائلة المغربية على الجمع بين الأصل النبيل و الكفاءة العلمية و التقنية في سبيل تواصلها واتصالها بالنخبة الملكية "كم هم المغاربة الذين شعروا منذ البداية بأن الفشل يداهمهم، لأن مؤهلاتهم وكفاءاتهم أصبحت غير ملائمة مع الوضع الجديد، و بذلك بعثوا بأبنائهم للتكوين حسب مناهج العالم الغربي..¹

ب- مصاهرة النخبة:

سعت الأسر المغربية من أجل تمكين أفرادها للوصول إلى مراكز القرار إلى ربط علاقات مصاهرة و نسب مع كل من له صلة بالمخزن " لقد سعت الأسر التي ليست لديها شهرة أو ثروة، و لا تحتل أي منصب داخل الإدارة إلى ربط علاقات قرابة مع الأسر المحظوظة بطبيعة الحال..²، فالمصاهرات تكتيك نخبوي قديم لا يزال رائجاً في المغرب للمحافظة على ثروة الأسرة ونقاوة دم السلالة، كما أنه طريقة معتمدة داخل البرجوازية التجارية لتدعيم الثروة " يدخل الزواج داخل الأسر البرجوازية في سياق الأغراض ذاتها التي كانت تهدف إليها الدراسات العصرية للشباب، أي المحافظة على ثروة الأسرة"³، أما الأوليغارشية الحاكمة فتوظف الأمر لتوطيد وراثته الوظائف الكبيرة داخل الدولة. من جانب آخر تتجنب العائلات الشريفة في المغرب الزواج المختلط، إنهم يرفضون نسب غير الشرفاء "لكن لا يتردد بعضهم (الشرفاء) سعيًا وراء استرجاع أمجادهم في بيع لقبهم ومصاهرة عائلات غير شريفة"⁴.

ت- المدخل الديني:

صنف الدستور المغربي الملك كـرأس الهرم السياسي و الديني بالمملكة المغربية فهو " أمير المؤمنين وحامي حمى الوطن و الدين "، إذ يعتبر الدين من ناحية المرجع الرئيسي في التأسيس لشرعية المؤسسة الملكية و من ناحية أخرى كملجأ للمؤسسات السياسية لتأكيد انخراطها في النسق العام للدولة "اللقب في المغرب هو ثروة ورأسمال يحافظ عليه "الشرفاء" (أحفاد الرسول) فهو موروث ولا يمكن أن يضيع، وطالما ظلت روح دينية تسود المغرب يحظى الشريف بنوع من الاعتبار و التأثير"⁵

أحاط الملك نفسه بشبكة من الأتباع ذوو التوجه الديني و الانتماء العضوي للزوايا الصوفية التي تضفي الشرعية الدينية عليه كل سنة خلال مراسيم البيعة، ومن هنا يعد المدخل الديني للنخبة من أهم طرق الولوج إلى عالم المربع الملكي المخزني " و من جانب آخر يريد النظام الملكي – ولو بنوع من الفتور – أن يحافظ كذلك على سمعة و جاه الشرفاء و الأولياء. و ينتمي هؤلاء إلى ما يمكن تسميته بـ "العائلة المقدسة" و يشكلون إحدى شبكات الأتباع التي يحرك خيوطها الملك."⁶

3.3. الأحزاب السياسية و منطق التسول السياسي:

¹ – جون واتربوري: المرجع السابق، ص 152

² – جون واتربوري: المرجع السابق، ص 154.

³ – جون واتربوري: المرجع السابق، ص 153.

⁴ – جون واتربوري: المرجع السابق، ص 154.

⁵ – جون واتربوري: المرجع السابق، ص 149-150.

⁶ – جون واتربوري: المرجع السابق، ص 135.

تعيش الأحزاب السياسية المغربية أزمة حقيقية على مستوى تسيير شؤونها الداخلية ووظائفها الاجتماعية والسياسية، فمراكز القرار داخل الهياكل الرئيسية للحزب هي أكثر مناعة اتجاه عمليات الاختراق، حيث يفرض أسلوب التزكية والتعيين الذي تمارسه السلطة بقوة، ويسود منطق الوراثة في بناء الشرعية السياسية، بالشكل الذي يكرس "شخصنة" هذه الهيئات عوض مأسستها ويحول دون تجدد¹ها، فكثير من التعابير المتداولة في هذا الشأن تقول بحزب فلان وأن ارتباط المجتمع بالشخص وليس بمشروع الحزب والأفكار التي يدعو إليها.

لقد ظلت الأحزاب المغربية تنهل من الخلفية التقليدية في التعامل مع مناضليها وترقية أطرها، فالأحزاب السياسية كانت تتمثل "الزوايا" المكونة من "المريدين" الذين يتداولون "أذكار" شيخهم و"أدعية" خلفائه ومقدميه²، وهذا ما يفسر ظاهرة تقديس المناضلين لزعمائهم من السياسيين. فاعتباراً منه، أصبحت تمثل التضحيات والتحالفات مطية للوصول إلى أعلى الهرم الحزبي الذي يفتح الطريق مباشرة نحو إمكانيات الاستوزار وصنع القرار.

4. خاتمة:

تنطوي دراسة النخبة في أي مجتمع على أهمية كبرى باعتبارها تؤثر تأثيراً كبيراً في صناعة تاريخ المجتمعات وتحديد مسارها، وبفعل احتكارها لأهم المراكز السياسية والاقتصادية والاجتماعية فهي تلعب أدواراً رئيسية داخل النسق السياسي والثقافي وتملك سلطات على مستوى اتخاذ القرار والتأثير في صياغتها.

وعلى الرغم من ارتباط نظرية النخبة السياسية بالمفهوم الغربي ومقوماته، سواء في أبعاده التاريخية الماركسية أو الديمقراطية، يمكن التأكيد على إمكانية مقارنة مفهوم النخبة بالمغرب سواء من الناحية المعرفية أو من ناحية تمثالاتها الفعلية داخل النسق السياسي، وذلك انطلاقاً من استحضار طبيعة نظام الملك الذي يتجدد ويتكيف مع الواقع، مع المحافظة على فلسفته المشبعة بالمووروث الثقافي والديني، وعلاقة هذه المؤسسة الفاعلة بالنخبة السياسية المغربية، ومنه خلصنا إلى النتائج التالية:

- تأصل رسوخ الملكية في تاريخ الحكم السياسي بالمغرب وصمودها راجع إلى الثقافة التقليدية المستوحاة من القيم الدينية السائدة ومكانة الملك كأمير للمؤمنين.
- الإجماع على تقبل الدور المحوري للملك عبر احتكاره لمختلف السلطات الدينية والمدنية.
- الولوج إلى عالم النخبة السياسية بالمغرب مرهون باكتساب مجموعة من الرساميل: الأصل النبيل والإمكانيات المالية، بالإضافة إلى ربط علاقات مصاهرة مع كل من له علاقة بالمخزن، والانتماء العضوي إلى الزوايا الصوفية.

¹ - يونس براءة: الفعل الحزبي وسؤال الديمقراطية في المغرب: قراءة في طبيعة النظام السياسي المغربي وجوهر الممارسة الحزبية، مقال استخرج من الموقع:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=68554>، اطلع عليه بتاريخ: 2021/11/10.

² - عبد الله حمودي: المرجع السابق، ص 184.